# هل ينهي الحل العسكري الأزمة اليمنية؟

الأمناء غرفة الأخبار:

في ظل العناد الذي تمارسه مليشيا الحوثي الانقلابية، بدأ الحديث عن إمكانية تطبيق الحل العسكري لإنهاء الأزمة اليمنية. واعتبر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أن تنفيذ اتفاق الحديدة يمثل اللبنة الأولى لإرساء السلام وبناء الثقة المطلوبة، بينما أكد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن جريفيث العمل على إخلاء موانئ الحديدة، وفتح الطريق إلى مطاحن البحر الأحمر، وتنفيذ خطوات اتفاق ستوكهولم كاملة.

بدوره، شدد البرلمان العربي على ضرورة تنفيذ اتفاق ستوكهولم، والتوصل لحل سياسي شامل، استناداً إلى المرجعيات الثلاث، داعياً المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تسمية الطرف المعرقل لاتفاق ستوكهولم، جاء ذلك فيما قالت الحكومة اليمنية: إن قرار الميليشيات مرهون لأسيادها في إيران. في غضون ذلك، أوضح وكيل وزارة الإعلام اليمنية، أسامة الشرمي، أن التزام ميليشيات الحوثي بالاتفاقات مرهون بالتوجيهات الواصلة من إيران السبب الرئيس بإحداث الأزمة اليمنية الراهنة. وقال: "إن قرار الحوثيين مختطف وليس بأيديهم، وهذا ما تؤكده عملية التماطل والتنصل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في محادثات السويد الأخيرة، والتي لم تحرز تقدماً ملحوظاً على الميدان». مشيراً إلى أن الميليشيات الحوثية هي أداة إيران في تحقيق أجندتها وأطماعها في السيطرة على اليمن والممر الدولي في باب المندب، وتهديد دول الجوار، في مقدمتهم السعودية. وأضاف أن المد الزمني لاتفاق السويد ليس مفتوحاً، وستأتي اللحظة التي تضطر فيها الحكومة اليمنية للجوء للخيار العسكري، وإنهاء التدهور المستمر للوضع الإنساني في الحديدة والمحافظات الأخرى، مشيراً إلى أن الجيش اليمني والتحالف العربي أفسحوا المجال للحل السلمي في الحديدة لدواع إنسانية، وهي ذاتها التي ستجبر الشرعية على اللجوء إلى الخيار العسكري لتحرير المحافظة طالما أن الميليشيات تواصل تعنتها ورفضها تنفيذ بنود اتفاق السويد.

و قال المحلل السياسي اليمني، محمود الطاهر، إن انتقاد وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، للمبعوث الأممي، مارتن جريفيث، واتهامه بالانحياز للحوثيين جاء بعد تقرير من الأخير بأن الحوثيين تجاوبوا معه فيما يخص فتح الطريق لصوامع الغلال في محافظة الحُديدة، مشيرا إلى أن هذا التقرير يأتي بعد أربعة أيام فقط من تقرير سابق اتهم فيها الميليشيات الحوثية بشكل واضح بعرقلة كل جهود السلام وقصف صوامع الغلال في الحديدة.

وأضاف الطاهر - خلال لقاء له على فضائية الغد الإخبارية، مع الإعلامية داليا نجاتي - أن هاذان التقريران يتناقضان مع بعضهما البعض، وهو ما يدل على أن جريفيث تعرض إلى ابتزاز من قبل الحوثيين في صنعاء لتنفيذ اتفاقية السويد وتعديل صيغة تقريره ليحقق اختراقا، مؤكداً أن هذا يدل على أن الحوثيين يمارسون الضغط على جريفيث للوصول إلى أهداف محددة لهم وهي الاعتراف بهم دولياً. وأوضح الطاهر أن موقف الحكومة اليمنية سيكون له عدة مسارات، الأول يتعلق بالمسار السياسي في ظل سعي الميليشيات الحوثية لتجاهل اتفاقية السويد وهو ما حمله جريفيث إلى الرئيس اليمني بالبحث عن مشاورات سياسية قادمة، متابعاً أن المسار الثاني قد يكون عسكريًا بأن الحكومة اليمنية لن تستمر بالتعامل بمرونة مع الميليشيات الحوثية والمبعوث الأممي.

وأعرب الطاهر عن اعتقاده بأنه خلال الفترة القادمة ستدعو الحكومة اليمنية إلى تحديد سقف زمني محدد من أجل تنفيذ اتفاقية السويد، وإلا فإن الحل العسكري سيكون هو الوسيلة المثلى للضغط على الحوثيين من أجل تنفيذ بنود اتفاقية السويد والقرار الأممي 2216.

وأكدت الحكومة البريطانية على استراتيجيتها للحل في اليمن المبني على الحل السلمي ومنع أي حل عسكري. وقالت المتحدثة باسم الحكومة البريطانية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أليسون كنج، في تغريدة لها على تويتر، تابعها محرر المشهد اليمني :»لطالما قلنا بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع في اليمن». وأضافت:" من المهم مواصلة الجهود للتوصل إلى حل سياسي سلمي، والاجتماع الرباعي الذي تشارك فيه بريطانيا على هامش مؤتمر وارسو خطوة أخرى في هذا الاتجاه بعد التقدم الذي أحرزته محادثات ستوكهولم لا سيما اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة وارسو». وتمسك بريطانيا ملف اليمن في مجلس الأمن وتتهم بالتماهي مع الحوثيين ومحاولة تمرير معادلة تبقي الحوثيين كقوة على الأرض.

# الرباعية تلوح بمجلس الأمن للضغط على الحوثيين وتحذر المتمردين من (المماطلة)

الأمناء غرفة الاخبار:

لوحت اللجنة الرباعية الخاصة باليمن بمشاركة وزراء خارجية أميركا وبريطانيا والسعودية والإمارات باللجوء إلى مجلس الأمن للضغط على الحوثيين ودفعهم إلى التوقف عن المماطلة في تنفيذ بنود اتفاق السويد، وهو ما اعتبره مراقبون يمنيون بداية لتحول جذري في التعاطي الدولي مع الأزمة.

وعقدت اللجنة الرباعية اجتماعًا في العاصمة البولندية وارسو للتطرّق إلى تداعيات الملف اليمني في ضوء اتفاقات السويد التي ألمح وزير خارجية بريطانيا "جيرمي هينت" إلى رغبة بلاده في أن تتحول إلى حجر زاوية في التسوية الشاملة للأزمة اليمنية.

ووفقا لمصادر دبلوماسية انحصر اجتماع الرباعية في محاولة بلورة موقف يمكن تبنيه عبر مجلس الأمن الدولي الذي من المفترض أن يعقد اجتماعا، الاثنين المقبل، يستعرض فيه الملف اليمني وتطوير آلية فرض تنفيذ اتفاقات ستوكهولم المتعثرة التي لا تزال تشكل خطرًا يتهدد المسار السياسي ويفتح الطريق أمام استئناف المواجهات العسكرية في الحديدة.

وجدد اجتماع الرباعية تأكيده على مرجعيات الحل السياسي في اليمن، كما دعا الأطراف اليمنية إلى سرعة تنفيذ اتفاقات السويد، وهو الخطاب الذي وصفه مراقبون سياسيون بأنه يزيد من تعقيد الأزمة اليمنية؛ نظرًا لعدم الإعلان صراحة عن الطرف المعرقل.

وتأمل الأمم المتحدة وبعض الأطراف الدولية الفاعلة في الملف اليمني في أن يسهم نشر قوة جديدة من 75 مراقبًا أمميًا في الحديدة في تهيئة الأرضية لتنفيذ اتفاق الحديدة الذي يقضي بإعادة الانتشار في مدينة الحديدة وموانئها الثلاثة، غير أن إشارات سلبية بعث بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث حول إمكانية تحويل طبيعة عمل تلك القوات إلى مهمة حماية ممر آمن للمساعدات الإنسانية، أثارت غضب الحكومة الشرعية التي تتمسك بضرورة إشراف فريق المراقبين الدوليين على تنفيذ اتفاقات السويد وليس وضع حلول جزئية تجعل من التعايش مع حالة الأمر الواقع التي تفرضها الميليشيات الحوثية أمرًا ممكنا.

وغيّر موقف الرباعية من لهجته السياسية في تحوّل قد يثمر خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي المرتقب، حيث شدد وزراء الخارجية المجتمعون - طبقا لمصادر إعلامية - على ضرورة الالتزام بكامل اتفاقات السويد و"عدم اللجوء لأي تكتيكات للمماطلة في تنفيذ اتفاق الحديدة".

كما أسفر الاجتماع عن إرسال إشارات غير مألوفة حمّلت الحوثيين مسؤولية سلامة بعثة مراقبي الأمم المتحدة والقلق حيال الإجراءات التي يتبعونها في عرقلة عمل البعثة، وهو ما ينسجم مع بيانات صدرت عن منظمات تابعة للأمم المتحدة، حمّلت الحوثيين مسؤولية عرقلة الشق الإنساني في اتفاق السويد وتحديدًا ما يتصل بفتح ممر آمن للمساعدات الإنسانية.

وكشفت الحكومة اليمنية عن مبادرة بعثها رئيس فريقها الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الانتشار اللواء صغير بن عزيز، عبّرت عن استعداد الحكومة اليمنية من طرف واحد لإيجاد معالجة لأزمة الممر الإنساني الخاص بتدفق كميات القمح المخزنة في صوامع الغلال بمطاحن البحر الأحمر، عبر فتح ممر جنوبي حيث تنتشر القوات الحكومية.

وأكدت الرسالة الموجهة من ممثل الحكومة اليمنية في لجنة إعادة الانتشار إلى مايكل لولسيغارد رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، على استعداد القوات الحكومية لتسهيل الوصول إلى المطاحن وإخراج المواد الغذائية عبر الخط الساحلي والذي يقع ضمن سيطرتها وتأمين توزيعها على المواطنين بمن فيهم المتواجدون بمناطق سيطرة الميليشيات.

وفي تناغم دولي يتماشى مع التوجهات لتكثيف الضغوط الدولية من أجل إنقاذ اتفاقات السويد، لوّح رئيس بعثة المراقبين الدوليين في مدينة الحديدة مايكل لوليسغارد، بإمكانية تصاعد الضغط الدولي لتنفيذ اتفاقات ستوكهولم وخصوصا الجزء المتعلق بالحديدة، في سياق إشارته إلى الاجتماع المرتقب لمجلس الأمن الدولي الذي سيعقد الاثنين في نيويورك.

ونقلت مصادر إعلامية عن الجنرال الدنماركي تأكيده على حرص المجتمع الدولي على تنفيذ اتفاقات السويد وفق جدول زمني محدد، وهو الحديث الذي يثير حنق الحوثيين.

وأكدت مصادر سياسية في وقت سابق لـ"العرب" فشل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث في التسويق لخطة جديدة تركز على الجانب الإنساني في اتفاق السويد وتعمل على ترحيل الملفات العالقة الأخرى إلى أجل غير مسمى.

وبحسب المصادر قوبلت مقترحات غريفيث القائمة على تجاوز تراتبية وبنود الاتفاقات والذهاب نحو توافقات جزئية ذات طابع إنساني، في مقدمتها فتح ممرات آمنة لوصول المساعدات الإغاثية بالرفض من قبل الحكومة اليمنية التي تصر على تنفيذ اتفاق السويد كحزمة واحدة ودون انتقائية.